السيسي من قلب جنازة النائب العام: سننفذ أحكام الإعدام

القاهرة – «وكالات»: تعهد الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، امس الثلاثاء، بتشديد القوانين لتنفيذ العقوبات الجنائية ضد المتشددين بشكل أسرع، غداة اغتيال النائب العام هشام بركات في تفجير استهدف موكبه في القاهرة.

وقال السيسي فيما كان محاطاً بأقارب بركات بعيد حضوره الجنازة «بعد العدالة الناجزة مغلولة بالقوانين. لن ننتظر على هذا. سنعدل القوانين التي تجعلنا ننفذ العدالة في أسرع وقت ممكن»، حسبما افاد التلفزيون الرسمي.

وقال الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي إنه سيتم تنفيذ أحكام الإعدام ضد قيادات الإخوان والجماعات الإرهابية.

وأضاف خلال تشييع جنازة النائب العام المصري الثلاثاء إن الدولة المصرية ملتزمة بتنفيذ القانون، وعندما يصدر حكم بالإعدام ضد أي أحد سيتم تنفيذه على الفور، مشيراً إلى أن هذه الأحكام تنفذ في إطار القانون.

وأكد السيسي على أن الشعب المصري ليس مهزوزا ولا مرتبكا ولا مرتعشا والنائب العام سقط لكي تعيش مصر، مضيفا: نحن مستعدون أيضا أن نسقط لتبقى مصر.

وأكد السيسي أنه سيتم إجراء تعديلات تشريعية لتحقيق العدالة الناجزة، مؤكدا أن القوانين الحالية والمحاكم أيضا لم تحقق سرعة إنجاز القضايا، سيتم تطبيق القانون بحزم، وتنفيذ أي حكم يصدر سواء كان بالإعدام أو المؤبد.

وقال السيسي نحن في حالة حرب ونواجه عدوا خسيسا، ونحتاج لمواجهته بقوة وحسم وكنا نعلم مسبقا ما سيحدث بعد سقوط هذه الجماعة ومستعدون لدفع الثمن بشرط أن يعيش 90 مليون مصري.

واستطرد قائلا: هذه هي معركتنا وسنصمد ودم النائب العام وكل شهيد سقط على ارض مصر من جراء هذا الإرهاب في رقبة الجيش والشرطة.

الرئيس المصري يتقدم المشيعين للنائب العام هشام بركات

خبراء أمنيون: متفجرات موكب النائب العام استخدمت من قبل في قتل الحريري

القاهرة – «وكالات»: كشف مصدر أمني مصري أن التحقيقات الأولية لموقع الانفجار الذي تعرض له موكب المستشار هشام بركات النائب العام صباح الاثنين وأدى لاغتياله أظهرت أن الانفجار ناجم عن عبوة ناسفة تم تفجيرها عن بعد، وأنها من مادة شديدة الخطورة وقوية التفجير هي مادة السي فور.

وقال إن الحادث أسفر عن انفجار 13 سيارة بينها سيارة النائب العام المصفحة وسيارة الحراسة الخاصة به، إضافة إلى حدوث أضرار بـ6 عقارات محيطة بمكان الحادث و11 محلا تجاريا. ما يؤكد قوة التفجير، مشيرا إلى أن النائب العام أصيب من الموجة التفجيرية للحادث، خاصة أن سيارته كانت مصفحة ومعدة لمواجهة أي عمليات إرهابية.

ويؤكد الخبير الأمني خالد عكاشة لـ «العربية.نت» أن المادة المستخدمة في حادث تفجير موكب النائب العام هي مادة سي فور وهي نفس المادة المستخدمة في حادث اغتيال رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان الأسبق وحادث محاولة اغتيال اللواء محمد إبراهيم وزير الداخلية السابق والذي نجا من الحادث.

وأضاف أن السيناريو وطريقة التنفيذ في حادث اغتيال النائب العام ومحاولة اغتيال وزير الداخلية السابق واحدة. وأكد أن المادة المستخدمة في الحادث وطريقة التنفيذ تشير لتورط أنصار بيت المقدس، خاصة أن الفيديو الذي تم بثه لمحاولة اغتيال وزير الداخلية يكشف بنسبة كبيرة تشابه أدوات التنفيذ والرصد وغيرها، مضيفا أن التحقيقات الأولية تؤكد أن الجناة قطعوا شوطا طويلا في الرصد والمتابعة لتحركات النائب العام وخط سيره سواء قبل حلول الشهر الكريم وبعده، لأن مواعيد العمل تتغير في رمضان عنها قبله.

ويصرّح الخبير الأمني أن المادة المستخدمة في التفجير ذات قدرة واسعة على تدمير الدروع والمصفحات وتعادل 7 أضعاف القوة التدميرية لمادة «تي إن تي» إضافة إلى سهولة تهريبها، فضلا عن أن العبوة التي تزن2 كيلوغرام يمكنها تعادل في حال انفجارها قوة 10 كيلوغرامات من مادة تي إن تي شديدة الانفجار.

وأضاف أن المادة لدنة وسهلة التشكيل لها لون رمادي فاتح، يذوب في مادة الأسيتون، ولا ينفجر بالاشتعال وإنما يحتاج إلى مفجر مباشر يتكون من 4 مواد.

ومن هنا جاءت إضافة رقم 4 لاسمه. وينتج عنها قوة تدميرية تكفي لتدمير مساحات كبيرة وهو ما حدث في حوادث اغتيال الحريري والنائب العام ومحاولة اغتيال اللواء محمد إبراهيم وزير الداخلية الأسبق وظهرت بشكل مباشر في حادث تفجير مديرية أمن القاهرة وبعض العمليات في سيناء مثل تلغيم المناطق التي تستهدف الأرتال العسكرية في الشيخ زويد ورفح، حيث كانت المباني والمنشآت تتساقط من دون وجود لهب أو حريق.

وقال عكاشة إنه تم ضبط كميات كبيرة جدا من هذه المادة المدمرة مع المتهمين في قضية عرب شركس، والذين صدر ضدهم حكم بالإعدام وكانت الخلية تعتزم استخدامها في عمليات إرهابية واسعة النطاق، مضيفا أن المادة تعتبر سلاح الإرهابيين السحري لإمكانية نقلها وتخزينها ببساطة وسهولة كما أنها آمنة في التخزين والنقل ويمكن تصنيعها وتركيبها منزليا ولا يمكن كشفها.

وعن مغزى وتوقيت الحادث قال عكاشة إن الهدف هو توجيه ضربة لإفساد الاحتفالات بذكرى 30 يونيو والتغطية على الهزائم المتتالية التي تتعرض لها التنظيمات الإرهابية على يد الجيش والشرطة فكان الهدف هو إحداث عملية إرهابية كبيرة وواسعة ومدوية، وفي هذا التوقيت لتغطية فشلهم أولا ولإفساد الاحتفالات بثورة 30 يونيو والنجاحات الأمنية التي تحققت أخيرا.

السعودية تدين اغتيال النائب العام المصري

الرياض – «وكالات»: عبر مجلس الوزراء السعودي خلال جلسته الأسبوعية التي عقدت برئاسة خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز، عن إدانة المملكة العربية السعودية لاستمرار أعمال العنف وخطاب الكراهية والتحريض والتمييز العنصري ضد أبناء المجتمع المسلم في ميانمار، مؤكدا أن المأساة الإنسانية التي يعيشها مسلمو الروهنغا وما يتعرضون له من أعمال قتل واغتصاب وإخلاء قسري للسكان وحملات تطهير عرقي وعدم الاعتراف بهم كمواطنين وتقييد حرياتهم في التنقل، ومنعهم من أبسط حقوق الإنسان بما فيها الغذاء والرعاية الصحية، يتطلب تحركا عاجلا من المجتمع الدولي لمطالبة حكومة ميانمار بالعمل على اعتماد سياسة شفافة وشاملة لوقف كل ممارسات الاضطهاد والتهجير وسرعة الاعتراف بالأقلية المسلمة «الروهنغا» وبدون أي تمييز أو تصنيف عرقي.

وجدد مجلس الوزراء استنكار المملكة لحادث التفجير الإرهابي الذي شهده مسجد الإمام الصادق في دولة الكويت، وأسفر عن مقتل وإصابة عدد من الأبرياء، مؤكدا أن هذا العمل الإرهابي يتنافى مع كل القيم والمبادئ الإسلامية.

وأدان مجلس الوزراء التفجير الإرهابي الذي استهدف، اليوم، النائب العام بجمهورية مصر العربية المستشار هشام بركات، وأدى إلى وفاته، معربا عن أحر التعازي والمواساة لجمهورية مصر العربية حكومة وشعبا ولأسرة الفقيد.

كما أدان حادث الهجوم الإرهابي الذي استهدف فندقا في ولاية سوسة بتونس والعمل الإرهابي الذي حدث بالقرب من مدينة ليون الفرنسية، وعد تلك الأعمال جرائم إرهابية تتنافى مع كل القيم والمبادئ الأخلاقية، معبرا عن أحر التعازي والمواساة لحكومتي وشعبي البلدين ولأسر الضحايا متمنيا للمصابين الشفاء العاجل.

منظمة العفو الدولية تتهم السلطات المصرية بإعادة مصر إلى دولة «القمع الشامل»

اتهمت منظمة العفو الدولية السلطات المصرية بإعادة مصر إلى «دولة القمع الشامل» وسجن النشطاء الشباب «لإخماد الاضطرابات».

وجاءت الاتهامات في سياق تقرير صدر أمس الثلاثاء بمناسبة الذكرى الثانية لإطاحة الجيش بأول رئيس من خارج المؤسسة العسكرية منتخب في انتخابات ديمقراطية.

ووصفت السلطات المصرية المنظمة الحقوقية العالمية بأنها «فاقدة للمصداقية».

كما صدر التقرير، وعنوانه «سجن جيل: شباب مصر من الاحتجاج إلى السجن»، بعد يوم واحد من اغتيال النائب العام المصري في هجوم بسيارة مفخخة.

وتقول منظمة العفو إنها بحثت 14 حالة لأشخاص من بين آلاف الشباب الذين قالت إنها سجنوا بشكل تعسفي في مصر خلال العامين الماضيين في إطار الاحتجاجات على السلطة الحالية.

وتشهد مصر احتجاجات واعمال عنف دامية وتوترات أمنية وسياسية متزايدة منذ أطاح الجيش بقيادة وزير الدفاع حينها عبد الفتاح السيسي - والرئيس الحالي للبلاد، في 3 يوليو عام 2013 بالرئيس محمد مرسي، أحد قادة جماعة الإخوان المسلمين.

ويقول الجيش إنه أسقط مرسي استجابة لاحتجاجات شعبية واسعة على نظام حكمه.

وتنتقد منظمة العفو الدولية وغيرها من منظمات حقوقية دولية ومحلية «السياسات القمعية» في عهد السيسي، الذي تولى الرئاسة قبل عام بعد انتخابات.

وقالت حسيبة حاج صحراوي، نائبة مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو، إنه «من خلال استهداف النشطاء الشباب بلا هوادة في مصر تسحق السلطات آمال جيل كامل متطلع إلى مستقبل أكثر إشراقا».

وبعد ثورة 25 يناير عام 2011 التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك بعد 20 عاما في السلطة، عُلقت آمال كبيرة على الشباب المصري باعتباره الأمل في التغيير.

وقالت صحراوي «مع ذلك بقمع كثير من هؤلاء النشطاء الشباب اليوم خلف القضبان مما يقدم كل الدلائل على أن مصر عادت إلى دولة القمع الشامل».

وتشير منظمة العفو إلى أن «عمليات القبض الحاشدة تحل محل المظاهرات الحاشدة» في مصر.

وحسب تقديرات المنظمة، فإن حملة الملاحقة في مصر أدت إلى أكثر من 41 ألف شخص اعتقلوا أو وجهت لهم اتهامات بارتكاب جرائم جنائية أو حكم عليهم في محاكمات غير عادلة.

وكانت المنظمة قد استنكرت الاثنين اغتيال هشام بركات، النائب العام المصري، في اعتداء بسيارة مفخخة على موكبه شرق القاهرة.

وقالت العفو الدولية في بيان إن الهجوم «عملية قتل بدم بارد حقيرة وجبانة».

غير أنها دعت السلطات المصرية بـ «ألا ترد على القتل بمزيد من القمع مستهدفة المتظاهرين والنشطاء السلميين».

«مصادر غير موثوقة» رتة عملا جبانا وقتلا بدم بارد

وفي بدر عبد العاطي، المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية، أن مصر تستهدف النشطاء الشباب في حملة على المعارضة.

وقال «هذا هراء ... كانت كل ثورة 30 يونيو من أجل تمكين الشباب وبناء ديمقراطية جديدة».

ويشير عبد العاطي بذلك إلى الاحتجاجات التي استند إليها الجيش في إسقاط الرئيس المنتخب مرسي.

وأضاف عبد العاطي أن منظمة العفو فقدت مصداقيتها من خلال الاعتماد على «مصادر غير موثوقة» للحصول على المعلومات.

وبعد الإطاحة مرسي شنت قوات الأمن حملة صارمة على أنصاره واعتقلت نشطاء ليبراليين.

تعليقات

الأمير للمواطنين

وأكد سموه أن هذه المظاهر أبرزت بجلاء حقيقة الشعب الكويتي وأصالة معدنه، وتكاتفه في السراء والضراء، أسرة كويتية واحدة تسودها المحبة والألفة، ويجمعها حب الوطن والولاء له، والالتفاف حول قيادته، في مواجهة العنف والفكر التكفيري المتطرف.

أضاف سموه أن تواجد أهالي الشهداء في مكان واحد لتلقي واجب العزاء، جسد صورة رائعة للترابط والتلاحم والتكاتف بين أفراد المجتمع الكويتي، مؤكدا في الوقت نفسه أن هذه الجريمة النكراء وما أسفرت عنه من سفك دماء الأبرياء الآمنين، والتي تمثل خروجا عن شريعة الدين الإسلامي الحنيف، وتجرمها كل الشرائع السماوية، كانت محل استنكار وشجب وإدانة اقليمية ودولية شديدة.

سمو الأمير أشاد أيضا بما بذلته مختلف الأجهزة الأمنية ورجالها المخلصون، من جهود فائقة وعمل دؤوب اتسم بالكفاءة والتفاني والاخلاص، تمكنت بفضل الله وتوفيقه ومن خلاله من معرفة جميع ملابسات هذه الجريمة البشعة، ومن يقف وراء هذا العمل الشيطاني.

كما وجه سموه الشكر والإشادة بالقوات المسلحة ووزارة الصحة العامة والإدارة العامة للإطفاء ووزارة الإعلام والصحافة المحلية والدولية، وبكل الجهات التي ساهمت في جهودها والمهام المنوطة بها.

وتقدم سموه بوافر الشكر والتقدير لأخيه سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد وكبار رجال الدولة، وإلى اخوانه وأبنائه المواطنين الكرام والمقيمين على أرض الكويت الطيبة، وكذلك رؤساء الدول الشقيقة والصديقة، على ما عبروا عنه من خالص التعازي وصادق المواساة بهذا المصاب الجلل، مبتهلا الى المولى جل وعلا أن يحفظ الكويت الغالية وأهلها الأوفياء من كل سوء ومكروه ويديم عليها نعمة الأمن والأمان والازدهار.

تميم بن حمد

على أرض المطار سمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد ورئيس مجلس الامة مرزوق الغانم وسمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء، وعدد من الوزراء وكبار رجال الدولة.

المجلس: وقفة

أضاف ان «الارهاب الجبان أرادها فتنة، فاذا بها قيامة وطنية وانتفاضة شعبية وتعبئة عفوية عامة وارادها صراعا بين مذهبين، فاذا به دين واحد لاله واحد ونبي واحد وكتاب واحد وقبلة واحدة، كما أراد الارهاب مسجدين فاذا بنا في مسجد واحد».

وأوضح ان «الارهاب اراد عزلا لشعب عن قيادته، فاذا بامير هذه الارض الطاهرة وقبل الجميع كان حاضرا في مشهد الدم والموت، يفتش عن ابنائه بين الركام» لافتا الى انه و«بالرغم من الحزن الذي القى بظلاله على كل بيت من بيوت الكويت، الا ان هذا الشعب الأصيل استطاع أن يحول الحزن الجمعي الى طقس مليء بالاشارات والرموز والرسائل، تصب جميعها في خلق مناخ من التضامن والتلاحم والتعاضد المجتمعي شديد الخصوصية واستثنائي وعفوي وفوري، وقبل كل شيء فهو كويتي وبامتياز».

وذكر الغانم ان «ما يهم ومايبعث على الفخر هو ان ردة فعل الكويتيين التي كانت سريعة ومنظمة وصادقة، ولم ينتظر احدا فرمانا أو توجيها ليتحرك ويقوم بمسؤوليته».

واستطرد قائلا: «لكل قوى التخريب والتدمير نقول لن ندعي اننا بمأمن ومنأى عن ارهابكم فلا أحد يستطيع مواجهة الغدر، لانه بطبيعته جبان ومتواري ويخشى المواجهة، لكننا نستطيع ان ندعي باننا في الكويت عصيون على أهداف الارهاب الدنيئة بوحدتنا التي ربيناها عبر ثلاث قرون وتوارثناها أبا عن جد، وبتعاضدنا الذي سقيناه عبر السنين وعبا وثقافة وتجربة، بتلاحمنا الذي هو الابن الشرعي لتسامحنا وتعايشنا».

من ناحيته قال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ان أمر الخلية الارهابية التي نفذت عملية تفجير مسجد «الإمام الصادق» قد حسم «ولكن هنالك خلايا اخرى لن ننتظر حتى تجرب حظها مرة اخرى .. نحن من سنذهب لهم».

أضاف الخالد: «نحن في حالة حرب ولا يهمني ان هنالك شاب عمره 23 سنة يتنقل من الرياض الى البحرين ومن البحرين الى الكويت في اقل من 12 ساعة حتى يفجر نفسه .. نحن نريد من يديره وهم الذين نتجه لهم ونستهدفهم».

من جهته رأى النائب د. يوسف الزلزلة أن ما شهدناه من وجود سمو الأمير كأول شخص في موقع الحادث، وما رأيناه بالمقبرة من تواجد الالاف، وما رأيناه من وقوف الجميع بجميع اطيافهم في المسجد الكبير سطر ملحمة الوحدة الوطنية.

وقال النائب خلف دميثير: نحن ككويتيين ذوو الشهداء واهلهم، ولذلك صدم الشعب الكويتي كبيرا وصغيرا بما حصل، وضرب اروع الامثلة بتاكيد الوحدة الوطنية، واروع الامثلة هو وجود صاحب السمو كأول مسؤول يصل إلى الحادث.

وأكد النائب محمد طنا: ان تواجد سمو الامير بسرعة فائقة في مكان الحادث الاليم يهز العالم، ولقد توحد الشعب الكويتي صفا واحدا وهؤلاء الفئة ماهم الا خوارج العصر، ووافقه النائب سعدون حماد الذي اعتبر أن حرص سمو الامير على التواجد في مكان الحدث رغم التحذيرات بان الامر فيه خطورة على حياته، أطفأ نار الفتنة، لافتا إلى أننا بحاجة الى تشريعات عاجلة وان نوجه وزارة الداخلية للاستعجال في تنفيذ قانون الكاميرات الامنية.

ودعا النائب جمال العمر إلى اتخاذ اجراءات فعلية باجهزة محترفة، لاننا في المرحلة الاولى من الحرب على الإرهاب، فيما قال النائب عبدالحميد دشتي: إن هؤلاء المجرمين ارادوا حربا وفتنة في الكويت، الا ان صاحب السمو امير البلاد حفظه الله استطاع أن يطفئ نار الفتنة، واسس لماهية التعامل مع المصاب الجلل بزيارته العفوية لموقع الحدث.. وعلى وزير الاوقاف القيام بالمزيد من اجل توحيد الخطاب الاسلامي ويجب تحصين جبهتنا الداخلية.

وقال النائب صالح عاشور: كلمة هذولا عيالي هي كلمة السر التي امتصت غضب الشعب الكويتي، وأسر الشهداء ينتظرون دورا تنفيذيا من الحكومة، مضيفا أن الكويت امانة في اعناقنا وخصوصا في السلطة التنفيذية، فإلى متى اقصاء الطرف الآخر، والى متى الهمز واللمز وتكفير الاخر في الاعلام وحتى في المؤسسات .. ومن اوصل الكهرباء الى المساجد للخالفة ومن سمح للخطباء بالاساءة.

بدوره ذكر النائب خليل الصالح انه شاهد على الحدث، مضيفا: شعرت بدمعة الأمير فقد خرجت من القلب، ولم يفرق بين سني وشيعي وافتخروا باميركم يا أهل الكويت، فيما ذهب النائب عادل الخرافي إلى أن تفجير مسجد الامام الصادق جريمة، وأراد ومجرمون بفعلتهم الشنيعة ضرب اللحمة الوطنية، لكن هيهات فالكويتيون سطروا اروع ملحمة للوحدة الوطنية، وسرعة ضبط الجناة تحسب لوزارة الداخلية ووزيرها الشيخ محمد الخالد.

وقال النائب أحمد مطيع: يجب الا يتخذ الحادث ذريعة لاتهام ائمة المساجد لان هؤلاء يكفرون من قبل الارهابيين، كما ان ليس هذا منطلقا للطعن في المناهج .. وتوجيه الاتهامات اليها، فيما اشاد النائب سلطان الفليصم بسرعة القاء القبض على الجناة خفف من الالم الذي اعتصر القلب والفضل يعود لوزير الداخلية ورجال وزارته.

كما أبن النواب والحكومة رئيس ديوان المحاسبة الراحل عبد العزيز العدساني، مشيدين بما قدمه لوطنه الكويت من مآثر وأعمال، في كل المواقع التي شغلها، ومؤكدين أن مناقبه ستبقى نبراسا للجميع.

العبيدي: استقدام

عددها 35 سيارة»، مشيرا الى ان «وقوع المسجد في شارع ضيق ومزدحم أدى الى تأخر وصول سيارة الاسعاف الاولى نحو ثمانية دقائق من البلاغ».

وذكر ان جميع المصابين في الانفجار «وعددهم 286 استقبلوا في المستشفيات الحكومية الاميري والصباح ومبارك والفروانية والعدان، حيث تم التعامل معهم في أقل من ساعة ونصف الساعة».

«الداخلية»: ضبط

أحد المواطنين لديه سلاح وذخيرة غير مرخصة، وتم مداهمة مسكنه في منطقة الفنطاس وبتفتيشه عثر بحوزته على مجموعة طلقات، وأفاد انه باع السلاح الى مواطن آخر في منطقة صباح السالم، وعلى الفور تم مداهمة مسكنه وعثر على كلاشنكوف ومسدس ومجموعة كبيرة من الذخائر، وقد افاد انه تحصل عليها من مواطن، وعلى الفور انتقلت الفرقة الى مسكنه وتمت مداهمته في منطقة الرميثية وعثر بحوزته على مسدس ربع وكرتون ذخيرة وقد أعترف بانه باع قطعة سلاح الى متهم آخر وتم ضبطه.

وأكد قطاع الامن الجنائي استمرارية جمع التحريات والمعلومات، وتنفيذ عدة مداهمات للعمل على تطبيق القانون حماية للأرواح والممتلكات العامة والخاصة.

من جهة أخرى نفت وزارة الداخلية صحة ما أشيع وتم تداوله على عدد من مواقع التواصل الاجتماعي، عن «دخول مسلحين ملثمين يتنمون إلى الفكر المتطرف إلى منزل مواطن بمنطقة مبارك الكبير، وإتلافهم محتوياته وتهديدهم بإلحاق الأذى به، ثم لاذوا بالفرار بعد ذلك»، مؤكدة أن مجمل ذلك ملفق ولا أساس له من الصحة.

وقالت الوزارة في بيان صحافي للادارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني، إن مواطنا في العقد السادس كان قد اتصل بهاتف الطوارئ 112 وأدلى بهذه الادعاءات المرسلة، التي تفتقر إلى دليل أو قرائن ملموسة يمكن الاستناد إليها.

وفندت هذه الادعاءات استنادا إلى أن الاجهزة الامنية هرعت إلى مكان البلاغ، وأجرت تحرياتها التي لم تسفر عن أي دليل يؤيد بلاغ المواطن، كما تمت الاستعانة بالكاميرات في المنازل المجاورة والتي أوضحت بما لا يدع مجالا للشك أن أحدا لم يدخل منزل المواطن.

وشددت الوزارة على أنه فوق كل ذلك فإن رجال الامن الحوا على المواطن المسن لتقديم بلاغ إلى المخفر، ولكنه تباطأ ولم يتقدم بالبلاغ إلا بعد مرور أربع ساعات.

وأكدت الوزارة على مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي ضرورة عدم تداول مثل هذه الأخبار الكاذبة، محذرة من لا يلتزم بذلك من مغبة تعرضه إلى المساءلة القانونية.

السيسي من جنازة

وأكد السيسي أنه سيتم إجراء تعديلات تشريعية لتحقيق العدالة الناجزة، مؤكدا أن القوانين الحالية والمحاكم أيضا لم تحقق سرعة إنجاز القضايا، سيتم تطبيق القانون بحزم، وتنفيذ أي حكم يصدر سواء كان بالإعدام أو المؤبد.

وقال السيسي نحن في حالة حرب ونواجه عدوا خسيسا، ونحتاج لمواجهته بقوة وحسم وكنا نعلم مسبقا ما سيحدث بعد سقوط هذه الجماعة ومستعدون لدفع الثمن بشرط أن يعيش 90 مليون مصري.

واستطرد قائلا: هذه هي معركتنا وسنصمد ودم النائب العام، وكل شهيد سقط على أرض مصر من جراء هذا الإرهاب في رقبة الجيش والشرطة.